ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

ما المطلوب في لبنان؟

غسان ملحم

التصعيد في لبنان هو قرار سياسي، خارجي أكثر من كونه داخلياً، وكذلك قرار المواجهة في لبنان. والشواهد التاريخية في هذا الصدد متعددة.

بعد انتخاب رئيس الجمهورية جوزيف عون بتاريخ الـ٩ من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، وتسمية رئيس الحكومة نواف سلام بتاريخ الـ١٣ من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، تقف الدولة على عتبة مرحلة سياسية جديدة، بحيث يجد البلد نفسه، ومعه الشعب، عند مفترق طرقات، وبالتالي أمام خيارات ومسارات متعددة، في المرحلة السياسية العتيدة. لكن، تبقى الصعوبات والتعقيدات، وربما العقبات والعراقيل، لأسباب داخلية وخارجية، في مقابل هاتين الاندفاعة والانطلاقة الجديدتين. فما المطلوب في لبنان؟ وما المطلوب من لبنان؟

الاتجاه الأول نحو الاستقرار

هو احتمال مرجَّح، أو أكثر ترجيحاً من الاحتمالات الأخرى للتصعيد والمواجهة. ثمة إرهاصات متعددة تفيد بأن القرار بشأن تخفيض التأزيم والتصعيد في البلد هو الذي يبدو مرجَّحاً، وغالباً في هاتين المرحلتين، السياسية والزمنية، وفي المرحلة العتيدة. وقد ينتقل البلد من بوابة الاستقرار وخفض التصعيد والتوتير ومنع المواجهة - أي مواجهة عسكرية أو أمنية أو حتى سياسية - إلى حالة أفضل من الانتعاش والازدهار.

لقد شهد لبنان كثيراً من الأحداث السياسية والأمنية والعسكرية، منذ سنة ٢٠١٩، ابتداءً بالحصار السياسي وغير السياسي، مروراً بشغور سدة الرئاسة، وصولاً إلى ترهل مفهوم الدولة وتحلّل مؤسساتها، وليس انتهاءً بالحرب والعدوان سنة ٢٠٢٤.

وهي لم تكن البتة وليدة الصدفة، كما أن تزامنها أو تسلسلها، أو لنقل تعاقبها وتواليها، لم يكونا أمراً سفسطائياً ولا سوريالياً، بل إنه مسار تراكمي، مخطَّط ومدبَّر بإحكام، لأسباب باتت معروفة ومعلومة.

الاتجاه الثاني نحو التصعيد والمواجهة

هو احتمال مستبعَد، أو غير مرجَّح على الأقل، وفي الحد الأدنى، لكنه يبقى قائماً من الناحية النظرية، ووارداً من الناحيتين العملية والعملانية، في حال تعثر وتعذّر الاتجاه الأول،

المشار إليه أعلاه مباشرة، نحو الاستقرار في الدرجة الأولى وفي المرحلة الأولى، ثم الانتعاش والازدهار، في الدرجة الثانية وفي المرحلة الثانية.

فالتصعيد في لبنان هو قرار سياسي، خارجي أكثر من كونه داخلياً، وكذلك قرار المواجهة في لبنان. والشواهد التاريخية في هذا الصدد متعددة.

بيد أن عدم التصعيد وعدم التفجير لا يعنيان بالتبعية ذهاب البلد إلى واحة الاستقرار والانتعاش والازدهار، حُكماً وحتماً. فما بين الاحتمالين ثمة منطقة رمادية، مفادها ومؤداها المراوغة، المماطلة، المراوحة، تضييع الوقت وتفويت الفرص.

ويبقى فتيل التفخيخ والتفجير في أيدي القوى المناوئة للبلد، في الخارج والداخل، والتي قد تعبث بأمنه لأسباب متعددة، تحيلنا على الحسابات والتقديرات ذات الصلة بالمشهد الإقليمي وموقع لبنان ودوره في النظام الإقليمي والترتيبات الإقليمية.

المسار الأول في البناء والحماية

يرتبط المسار الأول بالاتجاه الأول بطبيعة الحال، أو لنقل إنه ينبثق منه. هو يُفترَض أن يبدأ بتثبيت وقف إطلاق النار بين لبنان و«إسرائيل»، ثم يُستأنَف بإعمار الجنوب والضاحية الجنوبية وبعلبك من جراء العدوان، كما يُستكمَل بالبناء أو إعادة البناء للدولة ومؤسساتها وقطاعاتها ومرافقها، ولجيشها واقتصادها، وأن يُفضي هذا المسار في نهاية المطاف، بعد الإعمار كما البناء، إلى تأمين الحماية للدولة والبلد والمجتمع والشعب.

المسار الثاني في الفتنة والحرب والفوضى

يرتبط المسار الثاني بالاتجاه الثاني، بطبيعة الحال، أو لنقل أيضاً إنه ينبثق منه بطريقة أو بأخرى. فخطاب الكراهية وثقافة العداء - ثقافة صناعة العداء - والإمعان والإفراط في التحامل على المقاومة، والبيئة الاجتماعية التي تحتضنها، كما المكون السياسي الذي تنتمي إليه، كل هذه التصرفات والممارسات والسلوكات، كافةً، من شأنها تقييد الاتجاه الأول نحو الاستقرار والانتعاش والازدهار، وبالتالي وبالتبعية تقويض المسار الأول ذي الصلة بالإعمار والبناء والحماية.

وقد تودي بأمن الدولة والبلد والمجتمع والشعب، وتؤدي إلى إثارة الفتنة، طائفياً ومذهبياً، واندلاع الحرب الأهلية وإشاعة الفوضى من بوابة العنف، في حال كان هناك قرار ما، خارجي أكثر من كونه داخلياً، يقضي باستئناف الحصار والحرب والعدوان والحملة ضد المقاومة.

إدارة العلاقة بين الدولة والمقاومة

يفرض نفسه النقاش السياسي بين اللبنانيين، على المستوى الرسمي، على المستوى الإعلامي وعلى المستوى الشعبي، بشأن المقاومة وسلاحها. ويكثر الكلام بشأنهما، وهو مرشح بعدُ لأن يتزايد ويتصاعد أكثر، وإن كان السجال أو الجدال بين اللبنانيين أقرب إلى الجدل البيزنطي على الطريقة اللبنانية.

من هنا، تفرض نفسها قضية سلاح الحزب للمقاومة ضد «إسرائيل» في جدول أعمال الحكومة مع إعادة تكوين السلطة السياسية في لبنان، الأمر الذي يحيلنا على أهمية السياسة العامة للدولة والحكومة بخصوص استراتيجية الدفاع الوطني والأمن القومي. فالإدارة السياسية للعلاقة الديالكتيكية بين الدولة والمقاومة تكتسب وتكتسي أهمية خاصة ومضاعَفة في الفترة الانتقالية الموقتة، التجريبية والتأسيسية.

التغيير السياسي مسألة معقدة. هي صعبة، وليست سهلة، لكنها ليست مستحيلة. كان يفترض أن يكون من الأسفل إلى الأعلى، ومن القاعدة إلى رأس الهرم، عن طريق الثورة الشعبية أو المؤسسات والانتخابات. هكذا التغيير طبيعي، صحيح وسليم. فجاء التغيير من الخارج إلى الداخل!

وهو ما يثير تساؤلات عن الخلفيات والنيّات. فما المطلوب في لبنان؟ وما المطلوب من لبنان؟ نعيد طرح السؤالين برسم الداخل والخارج، أي الفاعلين السياسيين في الساحة اللبنانية، والفاعلين الدوليين والإقليميين في الشؤون اللبنانية.

إشكالية المصطلح في حرب الدعاية على المقاومة

محمد الحسيني

أوردت إحدى القنوات العربية على شاشتها، قبل أيام، خبرًا عاجلًا جاء فيه «أطلقت إسرائيل عملية عسكرية في الضفة الغربية باسم عملية السور الحديدي»، وفي خبر آخر أوردت عبارة: «اشتباكات عنيفة بين مسلّحين فلسطينيين والقوات الإسرائيلية في جنين».. هذان نموذجان بسيطان ومباشران على إشكالية المصطلح الذي تسعى المنظومة الدعائية الغربية

إلى تسويقه، في أدبيات الإعلام والسياسة العربية، في إطار الحرب الشاملة على جبهة المقاومة ومحورها في المنطقة.

وإن يتعلّق هذان الخبران بالممارسات العدوانية التي ترتكبها قوات الاحتلال، في مدن الضفة الغربية ومناطقها، سعيًا لاستكمال السيطرة الأمنية الشاملة على الوجود الفلسطيني كلّه، لكنهما يعبّران عن حال الإعلام العربي الذي تحوّل إلى بوق صهيوني معادٍ للفلسطينيين والقضية الفلسطينية والمقاومة بشكل مباشر، ومن دون أي تورية أو تلفيق. ويتجلّى ذلك في الصياغة الخبرية وأسلوب إعداد الأسئلة للضيوف، في البرامج الحوارية ومضمونها، فضلًا عن الاستغراق في اعتماد المصطلحات الممنهجة التي تعكس سياسة الانحياز في وسائل الإعلام، ونتحدث هنا عن الفضائيات العربية، وبعضها اللبناني ومواقعها الإلكترونية المرتبطة، وليس عن الإعلام الغربي والصهيوني المعادي.

ما ذهبنا إليه ليس جديدًا؛ إذا ما عرفنا أن تأسيس هذه الفضائيات (العربية واللبنانية) جاء أصلًا من أجل تسويق مشاريع التسوية التي تسعى إليها الولايات المتحدة والغرب عمومًا منذ ما قبل ثمانينيات القرن الماضي، خصوصًا بعد أن استتب واقع زرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية والإسلامية، مترافقًا مع الحملات الثقافية الهادفة إلى تغريب ما اصطُلح عليه بـ «الهوية الشرقية»، واستثمار الواقع الاستهلاكي بين الشعوب من أجل فرض النمط الغربي في التفكير والسلوك؛ وصولًا إلى تبني «الهوية الغربية» واعتناقها مذهبًا اجتماعيًا وتربويًا، وما إلى ذلك من أنماط تعيد صياغة الشخصية العربية والإسلامية وتحدّد اتجاهاتها الجديدة.

إنها قضية الاصطلاح التي تبدأ رحلتها مع «الكلمة» كونها مفتاح اللغة والانتماء، وتدخل في بعض الحالات في تأصيل العرق واللون، ولأنها تعبّر عن الموقف والاتجاه، وتعكس الخلفيات العقدية والدينية في أوجهها الطقوسية والعبادية. ويتعاظم خطر هذه القضية حين يدقّ باب السياسة ليتحوّل معها الإعلام أداةً دعائية تلقي بتأثيراتها العميقة المباشرة وغير المباشرة على المتلقّي المستهدف. ونعني هنا الشعوب، وليس الأنظمة التي ترتبط عادة باتفاقات ومعاهدات تبعيّة مبتناة على حسابات مصلحية تتّصل بمواقع الحكم ومجالات السيطرة وعوامل النفوذ، وما أكثر نماذج هذه التبعية في العالمين العربي والإسلامي.

كما أنّ «الكلمة – المصطلح» لا تعبّر فقط عن خلفية المنابر الدعائية أو الشخصيات الموظّفة أو اتجاهاتها المحدّدة أو المستجدّة لتوجيه الرسائل السياسية المعلّبة، بل إنّها تعمل على خط موازٍ لإشاعة ظاهرة لغوية جديدة بالإفادة من خاصية كون المصطلح المفتاح الأكثر أهمية في تشكيل منظومة الأفكار. فإذا شاع هذا المصطلح الجديد، واشتهر وتكرّر على ألسنة المنابر الدعائية والشخصيات ووسائل الاتصال والتواصل، أصبح ذا معنى محدّد لا يندفع معه المتلقّي إلى البحث عن حقيقته أو حدوده أو جذره الأصلي، فيصبح الفلسطيني مسلّحًا والمقاوم ينقلب إلى إرهابي والعدوان يُعبّر عنه بـ«عملية عسكرية»، ولا تعود حرب الإبادة فعلًا شنيعًا بل فعلًا دفاعيًا و«عمليات احترازية» أو إجراءً استباقيًا مقبول المقدّمات، وتُقدّم التسوية على أنها حل سلمي وليس استسلامًا يحظر فيه حمل السلاح أو القيام بالثورة لتحرير الأرض واسترجاع الحقوق.

إنها الدعاية المباشرة، وليس «الإعلام الحرّ» الذي روّجت له الدول الصناعية الكبرى، فهي تعتمد إعلامًا مركزيًا موجّهًا يعتمد في مضامينه ورسائله وأفكاره وأساليبه على خلاصات دراسات وأبحاث تدّعي الاستقلالية والموضوعية، في حين هي تستبطن أفكارًا معدّة مسبقًا، ويُصنع لها قوالب مناسبة للتصدير والشيوع بما يقود إلى تحقيق الأهداف. ولعلّ أسلوب التعتيم والانتقاء وانعدام التكافؤ في صناعة الإعلام والدعاية والرأي العام، بين الغرب والشرق عمومًا، يسهم في نجاح هذه الدعاية بشكل كبير ومؤثر، فكيف لو تجنّدت وسائل الإعلام العربية الناطقة بلسان أنظمة التبعية من أجل خدمة هذه الأهداف؟! حينها سوف يكون الأثر أكبر وأخطر، ويترك تداعياته المباشرة على الجمهورين العربي والإسلامي.

هذا؛ وهناك نماذج كثيرة عن المصطلحات المحوّرة التي بتنا نسمعها كل يوم، ولا يقف أغلبنا عند خطورتها، فقد سبق أن شوّه مصطلح «الجهاد» عبر إلصاقه بفعل الحركات والمجموعات الإرهابية التي رفعت شعاره لتسويغ ارتكابات القتل الشنيعة التي يندى لها جبين الإنسانية بحق الأبرياء من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، وكذلك في ابتداع مصطلح «الإسلام المعتدل» إزاء «الإسلام المتشدّد أو الأصولي» .. واليوم جاء دور مصطلح «المقاومة» ليُقدّم على أنه فعل مرفوض في سياق السعي الأمريكي – الترامبي لترويج مشروع «الديانة الإبراهيمية»، والذي يدعو للاجتماع تحت مظلة دين واحد، مع ما في ذلك من ضرب لأصل الدين والمعتقدات المختلفة.

إلى ذلك؛ وإسقاطًا على الواقع اللبناني، عشية تشكيل الحكومة العتيدة برئاسة المكلّف القاضي نواف سلام، ينبري «السياديون» وأتباع السفارات للمطالبة بعدم تضمين البيان الوزاري أي ذكر لمصطلح المقاومة. وبالتوازي يجترحون شعارات جديدة بديلة عن المثلث الذهبي «جيش – شعب – مقاومة» بمثلث آخر «جيش – شعب - دولة»، وكأن المقاومة فعل يناقض مفهوم الدولة، ويذهبون إلى تصوير المقاومة على أنها «لا تعبّر عن قناعتنا نحن اللبنانيين»؛ بحسب تعبيرهم، فهي التي «تحركشت» بـ«إسرائيل لتعتدي علينا»، وهكذا يصبح المقاومون الذين يدافعون عن حريتهم وعن أرضهم المحتلة ويناصرون الشعب الفلسطيني هم المعتدون، في حين أن «إسرائيل» مسالمة ولا تريد الحرب والعدوان!! ويصبح «اللبنانيون» هم الذين يدعون إلى السلام بينما المقاومون ليسوا لبنانيين، ويتسبّبون بالدمار للبنان.

إنه الخطاب الموجّه الذي يستهدف قلب الحقائق وتشويش أفهام الناس وعقولهم، ويستحضر الجزء الخبيث من صورة التسوية التي ينادي بها أصحاب الاعتدال في المنطقة. مع العلم بأن التجربة تؤكد أن التسوية، في ما لو أقرّت، لن تكون نهاية القضية بل بداية المشكلة؛ لأننا سنعاني من «إسرائيل» في السلم في ما لو حصل أكثر مما سنعاني منها في الحرب.. وذلك؛ لأنّ هذا الكيان العدواني يمعن في شرذمة المنطقة العربية والإسلامية من خلال اتجاهه للاستمرار في العدوان والتوسّع المتعدّد المجالات والاتجاهات في فلسطين ولبنان وسوريا ولاحقًا في العراق وغيره من الدول لفرض هيمنته الشاملة. ولذلك لا بد من إبقاء الزناد على السلاح العسكري كما على الزناد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وغيره من الأسلحة لردّ العدوان، كيفما كان شكله وحجمه ومن حيث جاء.

[أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ* تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ* وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ* يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ] (سورة إبراهيم / ٢٤-٢٧).

ملاحقة قادة العدو قانونياً.. معركة مستمرة

ذوالفقار ضاهر

توقف إطلاق النار في غزة، ومعه توقفت عمليات القتل والإبادة التي مارستها قوات العدو الإسرائيلي بشكل واسع في القطاع المحاصر دون تمييز بين المدنيين وغيرهم، أو بين الصغار والكبار، أو بين الرجال والنساء، إذ كان الجميع ضحايا لآلة الإجرام الصهيونية.

هذه الجرائم التي تتخذ أشكالًا قانونية متعددة، من جرائم العدوان إلى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتضمنت فظائع يندى لها الجبين، وكشفت عن نفاق الكثير من دول العالم التي تدّعي حماية حقوق الإنسان، ليتضح أنها تحمي مصالحها فقط، ولو على حساب سحق البشر إذا اقتضت مصالحها ذلك.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يُترك العدو الإسرائيلي بكيانه وقادته السياسيين والعسكريين والأمنيين دون محاسبة أو ملاحقة؟ هل يجوز التخلي عن محاولات محاسبتهم؟ أليس من الضروري مواصلة المعارك القانونية والقضائية والإعلامية لكشف الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، ولإظهار حقائق العدو أمام الرأي العام العالمي؟

القضاء الدولي وساحة المواجهة

تُعتبر المعركة القضائية والقانونية إحدى أهم الساحات التي يمكن من خلالها التأثير على الرأي العام الدولي، وكشف حقيقة الكيان الإسرائيلي وقياداته المجرمة، وفضح الجهات التي تدعمه وتموّله، وعلى رأسها الإدارات الأميركية المتعاقبة والدول

الغربية المتواطئة. وبالتالي، لا يجوز الركون إلى الأصوات التي تقلل من إمكانية الاقتصاص من القيادات الصهيونية، بل يجب الإصرار على هذه المعركة وعدم إراحة العدو على أي جبهة.

في حديث لموقع قناة المنار الإلكتروني، أوضح الخبير في القانون الدولي الدكتور حسن جوني، أن "القضاء الدولي يختلف عن القضاء الوطني، لأنه مرتبط بالدول وميزان القوى العالمية". وأشار إلى أن "السيادة الوطنية أصبحت أداة لحماية الضعفاء من سيطرة الأقوياء، رغم محاولات الإمبريالية إعادة فرض مفهوم الأمم المتحضرة لاستبعاد الشعوب المستضعفة".

وأضاف جوني أن محكمة العدل الدولية تختص بالنزاعات بين الدول فقط، مما يمنع الأفراد أو الكيانات غير الحكومية من اللجوء إليها في قضايا مثل الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ومع ذلك، أشار إلى أهمية القرارات الاحترازية الصادرة عنها، حيث إنها توفر حماية فورية ضد الجرائم الكبرى. وأعطى مثالًا على ذلك بالقرار الأخير المتعلق بغزة، الذي اعتبر سكان القطاع مجموعة بشرية محددة، مما يعزز تصنيف الجرائم ضدهم كجرائم إبادة.

في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو ووزير حربه يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

وأشار الدكتور جوني إلى أن المحكمة الجنائية الدولية توفر أداة لملاحقة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية. لكنه أكد أن تنفيذ قراراتها يواجه صعوبات بسبب غياب آلية فعالة لفرض الامتثال، ما يجعل الكثير من قراراتها غير قابلة للتنفيذ.

وشدد جوني على أن القضاء الدولي وحده غير كافٍ لمحاسبة الكيان الصهيوني، مؤكدًا ضرورة تكامل الجهود القانونية مع التحركات السياسية والدبلوماسية والإعلامية، من خلال:

– عزل الكيان دوليًا عبر مؤسسات مثل الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي.

– الضغط على الدول المطبعة لقطع العلاقات مع الكيان.

– توثيق الجرائم إعلاميًا وفضح المسؤولين عنها أمام الرأي العام العالمي.

أكد جوني أن حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق تقرير المصير، هي من المبادئ الآمرة في القانون الدولي التي لا يمكن انتهاكها أو التنازل عنها. كما أشار إلى أن النضال الفلسطيني يجب أن يجمع بين المقاومة المسلحة والدبلوماسية والعمل القانوني والسياسي والإعلامي، مع التركيز على عزل الكيان الصهيوني عالميًا وكشف جرائمه.

يبقى التأكيد على أن حقوق الشعب الفلسطيني ثابتة لا تسقط بمرور الزمن، وأن جرائم العدو الإسرائيلي المستمرة تستوجب ملاحقة قانونية وقضائية ودبلوماسية وإعلامية، سواء للجرائم المرتكبة مؤخرًا في غزة ولبنان أو تلك التي ارتكبها العدو منذ عقود وحتى اليوم.